



حكومة الشباب المغربية
+IΘ.Ε+ +ΑΑ%ΟΣ. ΗΣΥΟΣΘ
Gouvernement Jeunesse du Maroc
Youth Government of Morocco

مذكرة

بشأن

صياغة مشروع

نموذج تنموي للمغرب



الفهرس

4	مقدمة
5	أولاً، المرجعيات
5	▪ المرجعية الدستورية
5	▪ المرجعيات الكونية
6	ثانياً، الملاحظات
6	▪ إعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسات
7	▪ معدل نمو اقتصادي غير كاف، وغير منتظم وغير مدمج
9	▪ ضعف نسبة التشغيل
9	▪ مردودية ضعيفة لمساهمة المؤسسات العمومية
10	▪ ضعف عائدات أملاك الدولة
11	▪ ضعف الالتقائية بين السياسات العمومية
12	▪ عجز الميزانية مقرون بعجز الميزان التجاري : العجز التوأم
13	ثالثاً، المقترحات
13	▪ مقترحات بشأن مقتضيات مالية الدولة
14	▪ مقترحات بشأن حكامه تدبير الميزانية القائمة على النتائج
15	▪ مقترحات بشأن إحداث صندوق الدعم الاجتماعي المباشر
17	▪ مقترحات بشأن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة ..
19	خاتمة



حكومة الشباب المغربية
+10E+ +1118OE. 1E4O4E
Gouvernement Jeunesse du Maroc
Youth Government of Morocco

مذكرة

بشأن صياغة مشروع
نموذج تنموي للمغرب

مقدمة

تندرج هذه المذكرة في إطار خطة العمل التي تسعى حكومة الشباب المغربية إلى تفعيلها، بصفتها فاعلا مدنيا، يسعى إلى تثبيت دعائم الديمقراطية التشاركية ودعم دور الهيآت الشبابية في المشاركة في إعداد وتتبع السياسات العمومية، وذلك انسجاما مع روح المقتضيات الدستورية ومع قناعات أعضاء حكومة الشباب المغربية في الترافع البناء والإيجابي لتعزيز انخراط الشباب (وشباب مغاربة العالم) في الحياة الوطنية. ووفاء لخطها الترافعي، تسعى حكومة الشباب المغربية إلى التفاعل الجدي والهادف مع مرحلة مهمة من مراحل تدبير الشأن العام، ألا وهي مرحلة صياغة « **مشروع نموذج تنموي للمغرب** »، إيماننا منها بأن هذا المشروع لا يجب اختزاله في مجرد منظور عام لمغرب الغد، بل يتعداه إلى اعتباره إطارا محددًا للتوجهات الاستراتيجية المستقبلية لبلادنا. ولعل ما يحفز أكثر على التفاعل مع صياغة مشروع النموذج التنموي، هو أنه يتصادف مع تفشي جائحة فيروس «كورونا» COVID19، والذي دفع إلى القيام بمراجعات عميقة حول تدبير الأزمات وحول منهجية إعداد وتقييم السياسات العمومية من خلال الأهداف التي سطرها المشرع والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحسين فعالية و نجاعة السياسات العمومية، وجودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن ؛
- تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وحسن التدبير؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة ؛
- تعميم ممارسات التقييم وتقديم الحسابات.

تبعاً لذلك تنتظم هذه المذكرة في ثلاث محاور أساسية :

أولاً، المرجعيات

ثانياً، الملاحظات

ثالثاً، المقترحات

أولاً، المرجعيات

إن إسهامنا في تصور نموذج تنموي للمغرب ينطلق من التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المتضمنة في الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالاته بتاريخ 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، والذي دعا فيه جلالاته الفاعلين المعنيين، كل في مجال اختصاصه، إلى إعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواجهة التطورات التي تعرفها البلاد؛ ويأتي في أعقاب خطاب جلالة الملك بتاريخ 12 أكتوبر 2018، الذي أعلن فيه جلالاته عن إحداث لجنة خاصة عهد إليها ببلورة مشروع نموذج تنموي جديد لبلادنا، بناء على مساهمات مختلف المؤسسات الوطنية المختصة في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج.

• المرجعية الدستورية

لقد خول الدستور للمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا الشأن العام، في إطار الديمقراطية التشاركية، حق الإسهام في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية (الفصل 12)؛ علاوة على إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13)؛ كما نص على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين في الخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة (الفصل 18)؛ وعلى توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد (الفصل 18).

• المرجعيات الكونية

فضلا عن المرجعية الدستورية، فمساهمة حكومة الشباب المغربية في صياغة مشروع نموذج تنموي للمغرب تستأنس بالممارسات الفضلى

والمرجعيات الدولية المعمول بها، ولاسيما «إعلان لشبونة بشأن السياسات والبرامج المعنية بالشباب» الصادر عن المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب والذي نُشر لأول مرة في عام 1998، و أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999، فهو المعيار الدولي للسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب؛

و باستراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب 2014 - 2021 التي تؤكد على إشراك الشباب في وضع السياسات و في استعراضها؛ و بقرار مجلس الأمن 2250 الذي يضع الشباب بوضوح كشركاء في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلام ومكافحة التطرف، ويشجع الدول على النظر في إنشاء آليات من شأنها أن تمكن الشباب من المشاركة بشكل هادف، في بناء السلام ومنع انتشار العنف في جميع أنحاء العالم، والذي نشر لأول مرة عام 2015، وتم تأكيده من جديد في القرار 2419 عام 2018 مع دعوة كل الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى النظر في زيادة تمثيل الشباب وإشراكهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ثانيا، الملاحظات

• إعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسات

اتخذت الدولة المغربية قرارا استراتيجيا حاسما واستباقيا للتصدي لجائحة فيروس « كورونا» شد أنظار العالم، فتقديم حماية صحة وسلامة المواطنين خالف توجهات البلدان التي عبرت صراحة عن تفضيل اقتصاداتها، لكنها تواجه اليوم عواقب تفشي الوباء وإحصاء عشرات الآلاف من الإصابات التي تجاوزت في بعضها 100 ألف مصاب.

وقد حرص الملك محمد السادس بشكل سريع على تعبئة وتسخير مختلف طاقات البلاد لمواجهة الوباء، وأشرف على مواكبة جهود كافة القطاعات (رئاسة الحكومة، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي،



وزارة الاقتصاد والمالية، أجهزة الأمن المختلفة والدرك الملكي والقوات المسلحة...).

إن ثمار هذا القرار الوطني الشجاع والتاريخي حسنت المنظومة الصحية، ووجهت دعما معنويا وماديا إلى العمال والفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة وتضررا، وأعطت دفعة قوية لجهود تعزيز وتوثيق وإعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسات، خاصة بعد مرحلة شهدت فيها بلادنا احتجاجات اجتماعية شملت قطاعات حكومية ومجالات جغرافية متعددة، وتسببت في خيبة أمل لدى بعض الفئات الأكثر تضررا من بعض القرارات الحكومية، وأسهمت في عزوف الشباب عن العمل السياسي.

وتسهل ملاحظة ارتفاع منسوب الثقة وتجدد الأمل لدى المواطنين، من خلال تعدد مظاهر الإشادة بالإجراءات المتخذة، والإجماع على ضرورة الالتزام بتنفيذها، وتقديم صور رائعة ومؤثرة للتضحية والتفاني في العمل (الأطباء، الأساتذة، رجال ونساء الأمن والسلطة، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، عمال النظافة...)، وقدمت العديد من المقاولات المواطنة والطبقة الشغيلة دعما ماديا سخيا وجبت الإشادة به.

وتمثل قيم التضامن المجتمعي وتجدد الروح الوطنية للمغاربة مكسبا إستراتيجيا، وفرصة ذهبية وشرطا أساسيا لتحقيق الإقلاع التنموي الاجتماعي والاقتصادي، واستثمار بيئة مواتية وداعمة للرأسمال اللامادي للدولة.

• معدل نمو اقتصادي غير كاف، وغير منتظم وغير مدمج

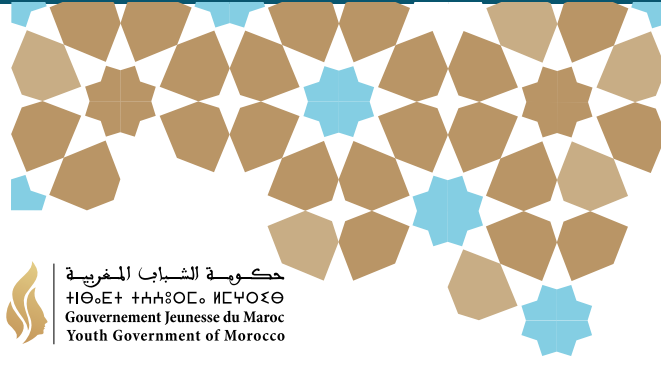
يعتبر النمو الاقتصادي لبلد ما ضروريا لتحسين الرفاه الاقتصادي وخلق الوظائف، كما يجب أخذ الظروف التي يتم فيها النمو بعين الاعتبار، لأن اللامساواة الشديدة في توزيع ثمار النمو قد تجعله غير نافع لكل الأطراف. والأخطر من ذلك هو أن النمو غير الموزع بشكل عادل قد يكون غير مستدام لأن أطرافا واسعة قد تعيق استمراره إما بشكل إرادي أو عبر خروجها من عملية الإنتاج لفقدانها للحوافز.

تأسيسا على ذلك, فمساءلتنا لأداء النمو الاقتصادي تستهدف تقييم أداء النظام الإنتاجي المغربي بالنظر إلى العناصر الأساسية التالية:

- (أ) انتظامية و استقلالية النمو؛**
- (ب) استدامة النمو أي تحققة في إطار ماكرو اقتصادي صلب وسليم؛**
- (ج) إدماجية النمو أي قدرته على الإدماج وخلق مناصب الشغل؛**
- (د) عدالة النمو أي قدرته على تمكين قاعدة عريضة من الساكنة من الاستفادة والمشاركة في النمو.**

عموما , فتحليل مختلف معدلات النمو سواء من خلال توقعات سنة 2020 أو السنوات التي قبلها يبين أن وتيرة النمو المسجلة بالمغرب خلال الفترة المعنية بالدراسة تبقى غير كافية مقارنة, من جهة مع الإمكانيات والفرص المتاحة للاقتصاد الوطني, ومن جهة أخرى مع العجوزات الاجتماعية الواجب تداركها. فمتوسط النمو المسجل يبقى دون إمكانيات النمو المتاحة والمقدرة بحوالي (6 بالمائة). فمعدلات النمو المرتفعة في بعض السنوات لا يجب أن تخفي الضعف الهيكلي لأداء الاقتصاد المغربي. فالوتيرة المسجلة خلال العشرين سنة الماضية (4.1 بالمائة) تبقى من دون شك غير كافية لتدارك العجوزات المتراكمة وهو ما يرهن إمكانيات وآفاق النمو المستقبلية وكذا حظوظ المغرب بخصوص التقارب مع الدول الصاعدة. وتشير المندوبية السامية للتخطيط على أنه وبالنظر إلى الانتقال الديموغرافي الذي يجتازه المغرب, فيتطلب تحقيق معدل نمو يفوق (5,6 بالمائة) كمتوسط على المدى الطويل.

وكما يجمع على ذلك الخبراء الاقتصاديون المحليون والدوليون على أن عدم انتظامية النمو في المغرب ارتبطت بشكل كبير بالتقلبات المناخية وبمدى جودة الموسم الفلاحي, حيث كان الاقتصاد الوطني يسجل نموا سالباً في حال موسم فلاحي غير جيد, و نموا مرتفعاً عندما يكون هذا الموسم جيداً. حتى وإن انعكست تقلبات النمو الاقتصادي وتبعيته الكبيرة للقيمة



المضافة الفلاحية سلبا على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تحليل أداء الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة يبين أنه تمكن من تسجيل نمو حقيقي إيجابي خلال الخمسة عشر سنة الماضية কিفما كان أداء القطاع الفلاحي، أي حتى في سنوات الجفاف .

كما أن التحليل الحقيقي للنمو بالمغرب على ضوء هذه الخاصية المتمثلة في قدرته على الإدماج كانت تقتضي الوقوف على مختلف العناصر السابقة الذكر، إلا أننا سنقتصر فيما يلي على بعض المؤشرات وخاصة تلك المتعلقة بقدرته على خلق فرص الشغل. فالتخفيف من البطالة يقتضي نموا شاملا وسريعا وقويا بالشكل الذي يسمح لقاعدة عريضة من المواطنين ليس فقط من الاستفادة من الثروة، ولكن أيضا المساهمة في إنتاجها .

• ضعف نسبة التشغيل

وفي هذا الصدد، يبين تحليل العدد الصافي لمناصب الشغل المحدثة سنويا (المؤدى عنها أم لا) أنه غير كاف لامتصاص ارتفاع السكان النشيطين، وخاصة في السنوات الأخيرة حيث لم تتجاوز مناصب الشغل المحدثة منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2018، 100 ألف منصب كمتوسط سنوي. كما أنه يعرف تقلبات كثيرة وهو ما يعكس هشاشة هذه المناصب و محدودية استدامتها.

• مردودية ضعيفة لمساهمة المؤسسات العمومية

تساهم المؤسسات العمومية في ميزانية الدولة في حدود 12 مليار درهم فقط، وهو ما يمثل حوالي 4 بالمائة من المداخيل العادية، إذا ما علمنا أن محفظة الدولة تتوفر على 225 مؤسسة عمومية، 43 شركة ذات مساهمة مباشرة للدولة و 479 شركة تابعة أو مساهمة عمومية. من جهة، فإمدادات الدولة، حسب التقرير الحكومي، لهذه المؤسسات تصل إلى أكثر من 30.792 مليون درهم أي 250 بالمائة مقارنة مع عائداتها. من جهة أخرى إن أكبر خطر تمثله المؤسسات والمقاولات العمومية

على مالية الدولة، يتمثل في كونها وراء القسم الأكبر من الديون الخارجية للمغرب. فهذه المؤسسات والمقاولات العمومية تلجأ إلى الاقتراض من الخارج بضمانة من الدولة، لإنجاز برامجها الاستثمارية، ليصل مجموعها إلى 261 مليار درهم، ثمانون في المائة منها توجد في ذمة 6 مؤسسات عمومية، هي كل من المكتب الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للماء والكهرباء وشركة الطرق السيارة ومكتب السكك الحديدية ووكالة الطاقة المستدامة والوكالة الخاصة طنجة المتوسط.

▪ ضعف عائدات أملاك الدولة

حسب جداول التوازن المالي يلاحظ أن مساهمة الأملاك المخزنية لا تتجاوز 355 مليون درهم، وهذا رقم هزيل بالنظر إلى المخزون الذي تتوفر عليه الدولة. فمثلا الملك الخاص للدولة يناهز 2.081.489 هكتارا حسب التقرير الذي نحن بصدده، بعدما لم يكن يتعدى 1.5 ملايين هكتار سنة 2012 حسب ما أفاد به المدير السابق لمديرية أملاك الدولة في أكثر من مناسبة، ونحن نعتقد بأن هذه المساحة المصرح بها غير مضبوطة بحكم أن الدولة (الملك الخاص) لم تقم بإحصاء رسمي ودقيق لأملakها سواء العامة أو الخاصة، كما أنه طبقا لمدونة الحقوق العينية ولاسيما المادة 222 فإن أراضي الموات، أي التي لا مالك لها، تكون ملكا للدولة. وحسب علمنا لم تعط مديرية أملاك الدولة الأهمية المطلوبة لهذا الورش عن طريق استكشاف هذه الممتلكات وإحصائها وتقييدها بسجلات أملاك الدولة ثم تحفيظها وتثمينها، وهذا لا ينفي أن هناك بعض المبادرات الفردية التي قد لا تلقى التشجيع والترحيب المطلوب من طرف من يهمهم الأمر. وطبيعي أن يكون ملك الدولة الخاص مطمع ذوي النيات السيئة، ويكفي القول في هذا الشأن إن ما يناهز 31096 هكتارا محتلة بدون سند قانوني إلى حدود سنة 2017، مما يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية من أجل تصفيتها وتخليصها من الاستغلال غير القانوني. فضلا على ذلك فتحت الأراضي المعبأة للاستثمار لا تخلو من

معضلات، فعلى سبيل المثال لا الحصر: استنادا إلى مقتضيات الفصل 13 من المرسوم رقم 2.07.995 بتاريخ 23 أكتوبر 2008 المحدد لاختصاصات وزارة الاقتصاد والمالية، عملت مديرية أملاك الدولة على اقتناء 262 هكتارا بمبلغ مالي إجمالي قدره 807 ملايين درهم خلال سنة 2018، منها 17 هكتارا عن طريق نزع الملكية لأجل المنفعة العامة بقيمة مالية قدرها 336 مليون درهم .

لكن السؤال المطروح هو هل هناك جهاز مكلف بتتبع تنفيذ كناش التحملات، إن خضعت التفويطات العقارية لكناش التحملات أصلا، كما أنه ألم يكن من الأفضل الحديث كذلك عن عدد القطع الأرضية التي استرجعتها مديرية أملاك الدولة من أشباه المستثمرين الذين لم ينفذوا شروط التفويت الواردة في العقود وكناش التحملات؟

• ضعف الالتقائية بين السياسات العمومية

إذا كان من المهم هو إدماج قطاعات وزارية فيما بينها، فالأهم هو انسجام وتكامل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، من أجل ضمان تنفيذ أمثل من خلال تعزيز التقائية تدخلات المؤسسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمجالي، سواء عند التخطيط أو أثناء التنفيذ، واقتراح إجراءات وتدابير عملية من شأنها الرفع من هذا الانسجام بين مختلف الاستراتيجيات والبرامج وتحديد الآليات التي من شأنها ضمان تفعيل تلك الإجراءات. لذلك وجب التساؤل: هل هناك تكامل بين المشاريع وانسجام برمجتها، من خلال برمجة متناسقة للمشاريع في إطار تصور مندمج، من أجل الرفع من وقع المشاريع من الناحية الاقتصادية والمجالية والخدماتية، وإحداث فرص الشغل، وكذا الاستعمال المشترك لوسائل إنجاز المشاريع؟ وهل هناك تكامل وتناسق بين الاستراتيجيات القطاعية من أجل ترشيد استغلال الموارد (الماء، والطاقة، إلخ...) والتنمية المجالية المندمجة، وكذا توظيف أمثل للمالية العمومية والزمن والجهود والطاقات؟



حكومة الشباب المغربية
HΘ.Ε+ ΗΗΗΘΟΕ. ΗΕΨΟΞΘ
Gouvernement Jeunesse du Maroc
Youth Government of Morocco

• عجز الميزانية مقرون بعجز الميزان التجاري : العجز التوأم

بالإضافة إلى تفاقم عجز الميزانية العامة والدين العمومي، فإن صيرورة النمو في المغرب تميزت أيضا باستمرار العجز الذي يطبع المعاملات التجارية مع الخارج.

فكل التقارير الصادرة، تؤشر على ابتلاء الاقتصاد المغربي بما يُسقى بـ «العجز التوأم»، أي تلك الظاهرة التي يترافق فيها تنامي عجز الميزانية مع تنامي عجز الحساب الجاري. ورغم أن النظرية الاقتصادية الشائعة ليست واثقة من أن العجز الأول هو المسبب للعجز الثاني، إلا أن إعادة اكتشاف هذه الظاهرة، في ظل تفاقم أزمة تمويل النموذج الاقتصادي المغربي «المرتقب»، تدعو إلى تحريك الدعوات إلى تنويع القيمة المضافة لصادرات المملكة وتحسين جودتها، حيث أن العجز التجاري يبقى عصياً على المحاصرة، فقد وصل في العام الماضي، إلى 21.2 مليار دولار، بعدما تجاوزت الواردات الـ 50 مليار دولار، بينما لم تتعدى الصادرات 28.8 مليار دولار.

لكن يجب التوضيح أن تفاقم العجز لا يرتبط فقط بالتكلفة الطاقية في سياق ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية بل يشكل أحد أهم الاختلالات البنيوية التي تميز الاقتصاد الوطني بدليل أن هذا العجز ارتفع بنسبة 9 بالمائة فقط في المرحلة الممتدة ما بين 2008 و 2012 بدل أكثر من 26 بالمائة خلال المرحلة الممتدة ما بين 2003 و 2007 التي تميزت بأسعار معقولة للمواد الطاقية على المستوى الدولي. وقد قارب عجز الميزان التجاري ربع الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 في الوقت الذي لم يكن يتجاوز فيه 9 بالمائة سنة 1999.

وهذا ما أكدته والي بنك المغرب في تقريره، بقوله: إن التوازن الخارجي للمغرب لا يزال بالرغم من استمرار الأداء الجيد للصادرات، خاصة قطاع السيارات والطيران، مهددا بتقلبات أسعار المواد الطاقية وارتفاع الواردات من سلع التجهيز والاستهلاك. وشدد على أن التوسع في تطبيق

المعايير الدولية في المجال الجبائي، سيؤثر سلباً على النموذج المغربي القائم على الانفتاح والتحرير وجذب الاستثمارات عبر التحفيزات الجبائية.

ثالثاً، المقترحات

• مقترحات بشأن مقتضيات مالية الدولة

على مستوى تدبير الدين العمومي

القيام بدراسة تقييمية لاستدامة المؤسسات العمومية؛
وضع استراتيجية للتدبير النشط للدين؛
إرساء المزيد من الشفافية حول معطيات الدين العمومي وعدم الاكتفاء بإعطاء معطيات حول ديون الخزينة.

على مستوى تدبير الموارد الجبائية

توسيع الوعاء الضريبي في إطار مبدأ العدالة الضريبية؛
عقلنة النفقات الجبائية وإخضاعها لدراسات الأثر قبلية وبعديّة؛
إعادة تأهيل الإدارة الضريبية وعصرنتها؛
وضع خطة عمل لتفعيل توصيات المناظرات الوطنية حول الجبايات؛
وضع نظام جبائي خاص بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

على مستوى تدبير نفقات التسيير

وضع وتفعيل استراتيجية لعقلنة نفقات الموظفين؛
تطوير الوظيفة العمومية بمنطق المهن والكفاءات والمردودية،
وليس بمنطق الأنظمة الأساسية فقط.

على مستوى نفقات الاستثمار

دمج الاستثمارات العمومية بين الدولة والمؤسسات العمومية
والجماعات الترابية في إطار التقائية السياسات العمومية؛
إخضاع الاستثمارات العمومية لدراسات الجدوى قبلية؛
تبني سياسة اللاتمرکز في تدبير اعتمادات الاستثمار.

• مقترحات بشأن حكاية تدبير الميزانية القائمة على النتائج

تبني قاعدة «الميزانية المفتوحة»

العمل على تحسين وضعية المغرب في مجال الشفافية المالية وفقا للمعايير الدولية للشفافية المالية التي تم تطويرها من قبل منظمات دولية متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (IN-TOSAI)؛

وضع دعائم الميزانية التشاركية، بجعل فترات مناقشة مشاريع قوانين المالية فترات للنقاش العمومي؛

تنزيل قاعدة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛

وضع وتفعيل خطة «تواصلية-إعلامية» وطنية واضحة تهدف إلى كسب تأييد الجهات الحكومية المعنية بميزانيات النوع الاجتماعي؛

تحقيق أسس درجات التعبئة والترافع والتنسيق، خصوصا على مستوى منظمات المجتمع المدني في أفق مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي، بل وجعلها رافدا من روافد الثقافة التديرية لدى الآمرين بالصرف؛

مركزية النوع الاجتماعي كمؤشر معياري في عقود البرامج التي تربط بين الدولة والمؤسسات العمومية التي تستفيد من إعاناتها؛

تقوية قدرات المسؤولين عن البرامج في مجال وضع وتتبع الميزانيات الفرعية؛

طبعا لمقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية يعين بكل قطاع وزاري أو مؤسسة مسؤول عن كل برنامج يعهد له بتحديد أهداف ومؤشرات القياس المرتبطة به وتتبع تنفيذه؛

تضمين كل أهداف البرامج و كل المؤشرات المتعلقة بها في مشاريع نجاعة الأداء؛

وضع منظومة للتتبع والتقييم

رزمة مؤشرات قياس ذكية وهادفة تعطي تقييما صادقا حول

الجهود المبذولة لتحسين واقع تنفيذ الميزانية؛
جداول قيادة تسمح بتحليل الفارق بين ما هو موجود وما هو
منشود؛

تقارير معيارية لتقديم توصيات للتحسين والتطوير؛
خطاطة لتدبير المخاطر التي يمكن أن تتهدد تنزيل الميزانية.

وضع ميزانية تستجيب للنوع الاجتماعي وتحقق العدالة الاجتماعية

إن الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لا تختزل فقط في جانبها التقني، بقدر ما أنها بمثابة مقارنة شاملة تبتغي المساعدة على إدماج منظور النوع الاجتماعي عند إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة، وذلك بغية التأكد من تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل يهدف إلى إلغاء كل أشكال التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، في إطار تفعيل السياسات العمومية عبر استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي. الأمر يتعلق هنا بمقاربة تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتحقيق الكفاءة والفعالية في النفقات العمومية وفق النوع الاجتماعي. فهي أداة لتحقيق العدالة في المالية العمومية (النفقات و المداخيل) تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين، وتستجيب لتوقعات كل أفراد المجتمع رجالا ونساء .

• مقترحات بشأن إحداث صندوق الدعم الاجتماعي المباشر

إن النجاح الذي عرفه إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس «كورونا» يمثل عبقرية سياسية مبتكرة نتيجة تفعيله الميداني العملي، بتوجيه مساعدات مستعجلة لتدارك عجز القطاع الصحي، وأخرى للدعم المادي المباشر للأسر والعمال المتضررين بشكل تدريجي. وتعيش شريحة واسعة من الأسر المغربية وضعية هشاشة اجتماعية، تدعونا إلى الاستلهام من فكرة الصندوق المحدث، وتوجيه توصية تحويله إلى آلية دائمة لتدبير القضية الاجتماعية بعد الأزمة، وضمان استمراريته وفق تسمية أخرى.

ويتطلب تدبير صندوق الدعم الاجتماعي المباشر إيجاد آليات تمويل مبتكرة توازي تبرعات الشركات والمؤسسات المواطنة وأثرياء البلاد وتحويلات الجالية المغربية، مع تشجيع الطبقة الشغيلة على الإسهام الطوعي في الدعم المنتظم لموارد الصندوق، عبر الحوار الذي سيجنب فرض الاقتطاع الجبري بدون سابق اتفاق، مع تبني التوصيات التي رفعها المجتمع المدني، بخصوص ترشيد النفقات العمومية، وتوجيه النفقات الكفالية نحو الأولويات الاجتماعية المستعجلة.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أحداث مقاولات مغربية شبه عمومية، تخصص أرباحها الكاملة حصريا لدعم موارد الصندوق مع تمكينها من تحفيزات ضريبية ومالية استثنائية، بما يسهم في توفير آلاف فرص الشغل. كما يمكن منح قروض للشباب الحاملين للمشاريع، عبر تحويل قيمة نسب الفائدة إلى مساهمة مالية في الصندوق بالتشاور مع المجلس العلمي. ويتوفر المغاربة على تجربة رائعة تميز معدنهم النفيس وكرمهم اللامحدود، تتمثل في بناء المساجد عبر تاريخ المغرب الممتد وخاصة بعد الاستقلال، ويفتح هذا المكتسب إمكانية تعميم الأعمال الخيرية لتشمل أيضا بناء وتجهيز المدارس والمصحات والمكتبات، وتوزيع المنح الدراسية على الطلبة لمساعدتهم في متابعة دراستهم (مصاريف النقل، توفير الأجهزة الإلكترونية كاللوحات الرقمية والحواسيب الثابتة والمتنقلة، طباعة البحوث...).

ويمكن الاستعانة بانخراط وتوجيهات المجالس العلمية عبر تراب المملكة، ومصالح وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتخصيص بعض خطب الجمعة لتنوير المواطنين أن الأجر والثواب يمكن اكتسابه أيضا من خلال المساهمة في ميادين الصحة والتعليم.

وسيعزز التدبير الشفاف والحكيم لموارد الصندوق الوطني للدعم الاجتماعي، ثقة المساهمين داخل أو خارج الوطن (استعادة ثقة الجالية المغربية)، ويوسع انخراطهم ويرفع تدريجيا قيمة مساهماتهم المادية

أو العينية، مع نشر تقارير شهرية توزع على كافة وسائل الإعلام الوطني وبلغات مختلفة.

إن الحفاظ على استمرارية الصندوق سيشكل مكسبا إستراتيجيا كبيرا للمغرب وعنصر تميز وإشعاع ضمن محيطه الإقليمي المغربي والإفريقي، وسيحصن استقرارنا السياسي ويسد الطريق على المتربصين والمستغلين لبوابة الفقر لأغراض مشكوك فيها (التطرف، الإرهاب، التهريب، استهداف الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي...).

وستمتد فوائده لتعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي (انخفاض نسب الطلاق، محاربة الهدر المدرسي، الهجرة السرية)، وارتفاع القدرة الإنتاجية النظرية والعملية وتوسيع السوق الاستهلاكية الضرورية لنمو اقتصاد البلاد، ومواصلة النمو الديمغرافي لتقوية أمننا القومي.

• مقترحات بشأن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة

إن استطلاع بعض تجارب القوى الاقتصادية الصاعدة يظهر أهمية اعتماد اقتصاد المعرفة، الذي يشمل أصلا مثلث «المقاولة - التراب - والبحث العلمي»، ويهدف إلى تثبيت القيمة المضافة «الثروة» محليا ضمن المجال الجغرافي الذي ينتجها، بما من شأنه تثمين الموارد البشرية وتطوير منظومة الحكامة وآليات الإشراف، وتحسين الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية والبنيات التحتية والرقمية.

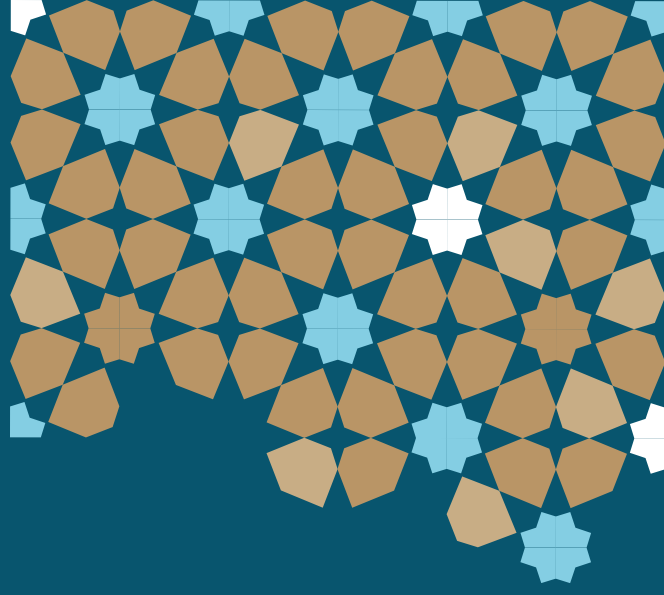
يمكن للجهات، كحاضنة لانطلاق النموذج المغربي لاقتصاد المعرفة، بوصفها مستويات يسهل مقارنة وتقييم النتائج الكمية والنوعية التي تحققها، وقياس قدراتها على إنتاج الثروة محليا وجهويا ووطنيا. وتشرط المقاربة تعبئة الجامعات، بواسطة التوجيه المباشر للبحث العلمي بمتطلبات التنمية الاقتصادية الجهوية، ومعالجة الإشكاليات الاجتماعية والقيمية، عوض مراكمة أبحاث تبقى حبيسة الرفوف، أو الاستعانة بمراكز دراسات وأبحاث دولية تكلف البلاد أموالا طائلة.

إن المغرب، بفضل موقعه الجغرافي المتميز كمجال ربط بين القارة الإفريقية والأوروبية، وفتوة بنيته الديمغرافية، وعبر تهمين قدرات طاقاته الشابة في ميادين المعلومات والبرمجة والرقمنة والابتكار ونظم المعلومات الجغرافية، يتوفر على جميع شروط التحول إلى قوة اقتصادية إقليمية صاعدة، مستندا على استثمار الخصوصيات والموارد الجغرافية التي تميز كل منطقة وتمثل نقطة قوتها وتنافسيتها، وحريصا على ابتكار آليات للديمقراطية التشاركية وحكمة التدبير المقرون بدعم وتحفيز النتائج الناجحة، والصرامة في محاصرة ثغرات التدبير وتطوير الاختلالات.

ومن هنا فإن صياغة استراتيجية وطنية شمولية استباقية ومستدامة وبعيدة المدى لمواجهة الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، تستدعي استثمار قوة التفكير الجماعي وربط الجامعة والبحث العلمي بمعالجة الظواهر الاجتماعية والمجالية وتحديات التنمية التي يعرفها المغرب.

خاتمة

في الختام تسعى هذه المذكرة إلى التأكيد و التذكير أن مشروع النموذج التنموي لا يختزل فقط في جانبه النظري, بقدر ما أنه مشروع مجتمعي متكامل الحلقات, بهيكلية نظرية و تطبيقية, يعكس تطلعات المغاربة للتقدم الحقيقي, مبني على اقتصاد المعرفة والإبداع, و من شأنه بناء الإنسان المغربي وتطوير قدراته, من خلال استثمار منجزات وتراكمات الماضي وتوظيفها في عملية تنمية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية والجهوية في أفق متوسط وبعيد المدى, الغرض منه هو الارتقاء بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال ضمان العيش الكريم والكرامة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.



حكومة الشباب المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⵙⴻⵎⴻⵔⵉⵜ ⵜⴰⵙⴻⵎⴻⵔⵉⵜ
Gouvernement Jeunesse du Maroc
Youth Government of Morocco

حكومة الشباب المغربية
شارع قال ولد عمير رقم 37
أكادال، الرباط
الهاتف : 05 37 35 54 46
06 03 84 82 51

البريد الإلكتروني: Jeunes.gov.ma@gmail.com

Gouvernement Jeunesse du Maroc



حكومة الشباب المغربية

الموقع الإلكتروني: www.ygm.ma

حكومة الشباب المغربية

جميع الحقوق محفوظة © 2020

Design et Conception : www.macsup.com